العربية ، ثم بعض الايدي العاملة العربية مقابل الاجور اليهودية كان الاقتصادان مميزين ، وينموان بطريقتين مختلفتين اختلافا واضحا . وقد نمت الصناعة العربية في فلسطين بثبات بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٣٩ فارتفع انتاجها ٢٠٠٪ ، لكنها لم تنم بمثل سرعة الصناعة اليهودية التي اسهمت باكثر من ٨٠٪ من اجمالي ناتج فلسطين الصناعي بحلول عام ١٩٣٩ . الا ان الصناعة العربية كان لا يمكن لها الا ان تكون قادرة على الحياة دون الاعتماد على راس المال الاجنبي ، اذ انها لم تتلق اي دعم عن طريق تدفق سيل ضخم من راس المال الاجنبي . وهكذا ينشأ السؤال ما اذا كان ممكنا للتوسع الصناعي اليهودي ان يستمر دون دعم راس المال الاجنبي .

مقومات التوسع الصناعي اليهودي في فلسطين

تذهب النظرية الاقتصادية الى ان تطور الصناعة في اي بلد تقرره عوامل اربعة : المواد الخام ، اليد العاملة ، الاسواق ، وراس المال . ويكون البلد في وضع مثالي من حيث امكانات التطور الصناعي اذا ما توفرت فيه المواد الخام بكثرة ، وكذلك اليد العاملة الرخيصة ، والاسواق الواسعة التي تتمتع بالحماية ، وسبل الوصول الى راس المال **الذي لا يحمل الفائدة** . وعند النظر في مدى توفر هذه الشروط في فلسطين يظهر ان « الوطن القومي اليهودي » لم يكن في وضع مواتي بالنسبة للعوامل الثلاثة الاولى . اما بالنسبة للعامل الاخير ، اي راس المال ، فيمكن القول انه كان الشرط الاساسي لقيام الصناعة اليهودية .

١ ــ **المواد الخام** : ان حاجة الصناعة الاولى هي الطاقة . ويمكن الحصول على الطاقة بواسطة انواع الوقود المعدني (الفحم الحجري ، والنفط) او بواسطة القوة المائية . وحتى عام ١٩٣٢ كان تزويد فلسطين بالطاقة يعتمد كليا على الوقود المعدني . وبما ان فلسطين لم تكن تنتج اي نفط او فحم حجري ، كان عليها ان تستورد كل حاجتها من الخارج ، الامر الذي كان يكلفها باهظا . فحتى بعد مد خط انبوب شركة نفط العراق من كركوك الى حيفا عام ١٩٣٥ ، كان النفط في فلسطين اغلى منه في اي من البلدان المجاورة او في الولايات المتحدة . وقد قدر ان الطاقة الكهربائية المولدة من وقود النفط كانت اغلى سبع مرات في فلسطين عنها في الولايات المتحدة عام ١٩٢٥(٤). ومنذ البداية علق الصهيونيون املا كبيرا على استخدام نهر الاردن كمصدر للطاقة الهيدروكهربائية الرخيصة .وفي عام ١٩٢٦ منح امتياز تطوير موارد نهر الاردن الى جماعة من اليهود البريطانيين الذين انشأوا شركة كهرباء فلسطين . وكانت خطتهم للاستفادة من مجرى نهر الاردن بين بحيرة طبريه والبحر الميت تقتضي انشاء ثلاث محطات للطاقة . وعندما تم انجاز المحطة الاولى عام ١٩٣٢ ، قامت شركة كهرباء فلسطين ، التي كانت قد بدأت تنتج الكهرباء من مولدات الديزل في حيفا وتل ابيب وطبريه ، بتخفيض اسعارها بنسبة ٤٠٪ . على ان الحصول على الطاقة الكهرمائية لم يكن قليل التكاليف كما كان يتوقع . فعلى اساس تكاليف انشاء المحطة الاولى ، قررت الشركة التخلي عن خطتها لانشاء محطتين كهرمائيتين اضافيتين وانشأت بدلهما محطتين بخاريتين في تل ابيب وحيفا . وعلى الرغم من ذلك كان متوسط سعر الكهرباء في فلسطين عام ١٩٣٧ لا يزال اغلى بمرتين عنه في الولايات المتحدة(٦).

ان تقديرا واقعيا لموارد فلسطين المعدنية كان يمكن ان يظهر ان هناك القليل من الرواسب التي يمكن استغلالها تجاريا . حيث لم يكن هناك امل كبير في انشاء صناعة تقوم على الرواسب المعدنية المحلية باستثناء مياه البحر الميت التي تحتوي على كميات كبيرة من البوتاس والبرومين والاملاح المعدنية . وقد اخذت شركة بوتاس فلسطين ، التي كان يمولها يهود امريكيون وبريطانيون ، على عاتقها استغلال هذه الثروة . وابتدأ الانتاج عام ١٩٣١ وازداد بسرعة بعد ذلك الى ان اصبح يسهم عام ١٩٣٨ بـ ٥٠٪ من